

الماء والأمن القومي المصري

سيناريوهات التحرك الخارجي والداخلي

بقلم: أحمد على سليمان
المدير التنفيذي لرابطة الجامعات الإسلامية
والخبير في شؤون المياه
ahmedsoliman999@hotmail.com
ahmedsoliman999@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل:

تواجه المياه المصرية تحديات كثيرة على الأصعدة: الطبيعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وتعطي مؤشرات تتسم بالضبابية والغموض حول مستقبل تأمين هذا المورد المهم للأجيال المصرية القادمة، بل وللأجيال الحالية.. الأمر الذي يحتم علينا دراسة أبعاد المشكلة دراسة علمية منهجية معمقة؛ للإسهام في وضع تصورات منطقية وأطر نظرية وتطبيقية لحلول قابلة للتنفيذ؛ لمواجهة هذه المشكلة التي تؤرقنا، قبل أن تتفاقم الأمور وتصبح خارج نطاق السيطرة.. ذلك أن الماء هو أساس الحياة والأحياء على وجه الأرض.. فعلى الرغم من أن الله -تعالى- حباً مصر موقعاً جغرافياً متميزاً، إلا إنها تقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة، التي تتميز بمحدودية مياهها، كما أن ٩٥% من مواردها المائية تأتي من خارجها (٨٥% منها تأتي من أثيوبيا وحدها)، أما من داخل مصر فتكاد تنعدم الموارد المائية -اللهم بعض مصادر المياه الجوفية، وبعض الأمطار في فصل الشتاء على السواحل وبعض المناطق الداخلية- كل ذلك في ظل تصاعد وتيرة الخلافات بين دول منابع النيل ودول المصب، والتوجهات المتتالية هناك لتقليل حصة مصر من المياه، وتَنَكُّر بعض الدول للاتفاقيات المنظمة والمقررة لحقوق مصر في تلك المياه، وتوقيع الاتفاقية الإطارية في غياب مصر والسودان.. مع تحرك صهيوني مكرر ودائب في تلك الدول للتأثير على حصة مصر من مياه النيل، والعمل على زعزعة الأمن القومي المصري.. وهذه سياسة إسرائيلية قديمة، حيث أعلنت "جولد مائير" قبل عقود من الزمن في خطاب لها بقولها: "إن التحالف مع تركيا وأثيوبيا يعني أن أكبر نهرين في المنطقة -أي النيل والفرات- سيكونان في قبضتنا" ويبدو أن هذه السياسة الإستراتيجية

تسعى إسرائيل لتحقيقها، ولا أدل على ذلك مما نشهده اليوم من تحالفات بين إسرائيل وأثيوبيا، وبين إسرائيل وتركيا، قبل اعتداء إسرائيل السافر على قافلة الحرية المتجهة لإخواننا المحاصرين في غزة. ناهيك عن تخطيطها لنقل المياه من أثيوبيا إليها عبر خراطيم ضخمة تمر في البحر الأحمر...!!.

أولا: سيناريوهات التحرك الخارجي

وانطلاقا مما سبق ومن مبادئ الثورة المباركة التي أحدثت ومازالت تغييرا في بنية النظام السياسي في مصر، فإنني أقرع أجراس الخطر بقوة؛ من أجل أن نقف وقفة مخلصمة مع النفس بالتعاون مع مؤسساتنا المعنية، لشرح أبعاد هذه القضية في ضمير كل فرد قبل أن تتفاقم الأمور.. ورسم صورة حقيقية وواقعية للماء وأهميته، وكشف الأخطار والتحديات التي تحدق به، وطرح الرؤى والأفكار لبلورة استراتيجية فاعلة؛ لمجابهة هذه التحديات، وتأمين المياه للأجيال القادمة، والنهوض بمصرنا الحبيبة. وفي هذا السياق أشير إلى جملة من الأفكار فصّلتها في كتابي الأخير: (الماء والأمن القومي المصري: نحو رؤية منهجية لحل المشكلة)، يمكن أن يؤخذ بها في حل مشكلة المياه المصرية على المستوى الخارجي بالتحرك على عدة محاور، ويمكن إجمالها فيما يلي:

الجانب السياسي فمن الأهمية بمكان التحرك الدؤوب والمتواصل لتبادل العلاقات والمنافع مع دول حوض النيل عامة وأثيوبيا خاصة، وزيادة التمثيل السياسي لمصر هناك، مع التركيز على اختيار أفراد البعثات الدبلوماسية المصرية التي ستعمل هناك بعناية فائقة، ولا بد أن يتزودوا بعلوم النفس وعلوم الاجتماع والأنثروبولوجيا.. وغيرها، وأن يكونوا على دراية تامة بالعوامل الاجتماعية (والسيكولوجية) والعوامل الأخرى المؤثرة في هذه الشعوب، وأن يتحدثوا لغتهم ويخاطبونها بأسلوبهم ووفق طريقة تفكيرهم؛ للعمل على جذبهم واستمالتهم والتأثير عليهم بما يحقق أهدافنا العليا

والأهداف المشتركة. مع ضرورة التخلص من خطاب التعالي المصري المستفز لتلك الشعوب، والذي ساد في السنوات الأخيرة من عهد النظام المخلوع. وتنمية العلاقات الثقافية والشبابية والاجتماعية والاقتصادية مع شعوب وحكومات تلك الدول، والعمل على تفعيل (مبادرة حوض النيل) التي تهدف إلى بناء الثقة بين دول النيل، وتتصل بمشروعات ذات منافع مشتركة، وتشمل بناء خزانات ومشروعات الربط الكهربائي، بالإضافة إلى تطوير الإدارة المبكرة للفيضانات والجفاف وأعمال الوقاية مثل مشروعات مكافحة التصحر والجفاف، والمساقط لتوليد الطاقة الكهربائية في مواضع الخزانات المختلفة في أثيوبيا..

الجانب التربوي والثقافي: ويمكن لمصر بحكم موقعها ومكانتها الإقليمية والدولية، أن تسهم في ذلك بسهم وافر، من خلال المشاركة في محو الأمية الأبجدية والثقافية والتقنية لأبناء هذه الدول؛ وتخصيص مئات المنح الدراسية لأبناء كل دولة من دول حوض النيل للدراسة في الجامعات المصرية.. وإلزام كل جامعة من الجامعات الخاصة المصرية بتقديم ٢٠ منحة مجانية سنوياً لأبناء هذه الدول.. مع التركيز على المنح في مرحلة الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه)، وكذلك دورات تدريبية في جامعاتنا ومؤسساتنا في شتى المجالات. على أن تُركز هذه المنح والدورات وغيرها على الاحتياجات الحقيقية للتخصصات التي تحتاجها هذه البلاد -من خلال تقارير تقدمها بعثاتنا هناك - حتى نضمن إقبالا حقيقيا عليها..

ولاشك أن تقديم مصر لمثل هذه المنح بسخاء، سيعود عليها بالمنافع الإستراتيجية بعيدة المدى، منها: تدعيم وترسيخ العلاقات الطيبة، فهؤلاء الذين تعلموا في مصر ودرسوا فيها وعاشوا بين أهلها، وشربوا من نيلها وأكلوا من خيراتها.. سيعودون إلى أوطانهم، ومنهم من

سيكون مسئولاً، بعد دراسته في مصر، التي احتضنته وعلمته وأتاحت له الفرصة للتعلم والمعيشة، ومن ثم ستكون توجهاته المستقبلية متفاعلة مع قضايانا المصرية. وكم من دارس تعلم في مصر -وخصوصاً في الأزهر الشريف وجامعته- ثم صاروا من بعد رؤساء جمهوريات ورؤساء وزراء، ووزراء وكبار مسئولين في أوطانهم، وقد عمّر حب مصر قلوبهم..

كما أن إنشاء معاهد أزهريّة وفروع لجامعة الأزهر وجامعة القاهرة ومراكز البحوث وغيرها في دول حوض النيل، سيكون له أثر طيب في بناء العلاقات المنشودة بين مصر وبين تلك الدول، وسيكون حائط صدّ لمجابهة تحركات الأعداء الدائبة في هذه المنطقة؛ الرامية للتأثير السلبي على حقوق مصر التاريخية في ماء النيل.

الجانب الاجتماعي: ويمكن لمصر بحكم مكانتها وخبراتها أن تقوم بتحريك اجتماعي منظم في دول حوض النيل، مثل: إنشاء المستشفيات، ودور الرعاية الاجتماعية، والشبابية، ودور المسنين، وبعض المؤسسات الاجتماعية الخدمية الأخرى التي من شأنها تنمية العلاقات بيننا وبين دول حوض نهر النيل، ولاشك أن مثل هذه الأعمال ستلامس قلوب ووجدان المواطنين هناك، وتشعرهم أن مصر هي الأخت الكبرى التي تحنو عليهم وتقدم لهم العون والمساعدات، وذلك كله يصب في المصالح العليا لمصر... ويمكن الاستعانة في ذلك بالجمعيات الخيرية الاجتماعية المصرية -وما أكثرها- للاستفادة من خبراتها في هذا الصدد..

أما الجانب الاقتصادي : وهو جانب مهم للغاية، ويمكن التحرك في هذا الاتجاه على عدة مسارات، أهمها:

○ إقامة منطقة تجارة حرة بين تلك البلاد؛ لتشجيع التجارة البينية بينها، مع الإعداد الجيد والدقيق والسريع لها..

○ إقامة بعض المشروعات الصناعية والتجارية والاقتصادية في تلك البلاد، وعمل فروع لبعض مؤسساتنا الصناعية الكبرى هناك، لاسيما المشروعات التي تحتاج إلى بيئة ومناخ هذه البلاد، بحيث تحقق تحسناً في مستوى معيشتهم، وتحقق لهم نوعاً من الرفاهية والرخاء..

○ مساعدة تلك الدول في برامج التنمية بصورة تحقق لأهلها مستوى معيشياً مناسباً وملموساً، وما يتطلبه ذلك من المساعدة في استصلاح الأراضي، وتطهير المجاري المائية، وبناء الجسور والسدود، وتعبيد الطرق، وتحقيق الربط البري بين المدن المختلفة... إلخ، وهذا الإنفاق ليس عبئاً بل هو استثمار استراتيجي بعيد المدى، من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن القومي لأجيالنا القادمة.

التحرك الإعلامي : فمصر بريادتها في المجال الإعلامي، وبما تملكه من أقطار صناعية، وكوادر إعلامية تستطيع أن تحقق كثيراً من التقارب والحوار والتعاون الفاعل بين دول الحوض، وبما يرسخ العلاقات التاريخية بينها جميعاً، وأقترح لتحقيق ذلك عددًا من الفاعليات، أهمها:

○ إنشاء قناة فضائية لدول حوض نهر النيل، تكون بمثابة الوعاء الفكري والثقافي الذي يعمل على التقارب الثقافي بينها، وستحقق هذه القناة -لو أُعد لها الإعداد المناسب - الهدف من إنشائها، وهو تقريب الثقافات، وإزالة الحساسيات المتراكمة، وبناء علاقات استراتيجية تراعي تنمية الجنوب ومصالح كل الدول..

○ إنشاء إذاعات موجهة بلغات متعددة، وتنمية وتوسيع نطاق عمل القوائم منها؛ لمخاطبة تلك الشعوب بخطاب إعلامي نابه ومخطط ومدروس.. ينطلق من العلاقات التاريخية ويؤكد عليها، ويراعي خصائص هذه الشعوب وسيكولوجيتها واهتماماتها.

○ إنشاء صحيفة باسم دول حوض النيل، تنشر في هذه البلاد بلغات مختلفة وتركز على القواسم المشتركة في كل المجالات.

○ تدريب الكوادر الإعلامية من أبناء هذه الدول في مصر بصورة دورية، وفي صورة منح تقدمها مصر لهم بسخاء.

○ فتح مكاتب إعلامية قوية لمصر في تلك البلاد، مع الاستعانة بالشباب الذي أبهر العالم بفكره وبمواقفه الحضارية.. وغيرها من الفاعليات المستحدثة التي يمكن أن تسهم في تحقيق التقارب والتعاون، وتحقيق الفهم المتبادل، وتعود بالنفع الملموس على أهل هذه البلاد وعلى بلادنا..

ولا شك أن التحرك بفاعلية وبصورة تكاملية في الاتجاهات السابقة وغيرها من شأنه أن يحدث نقلة نوعية في التقارب والتفاهم، وسيقضي على ما يحاك لمصر من الصهيونية العالمية التي تلعب ليل نهار في أدمغة عدد من حكومات وشعوب دول منابع نهر النيل، وما ذلك منا ببعيد.. ومن ذلك أيضا تحديث المعاهدات الدولية المتعلقة بتوزيع حصص مياه النيل، ذلك أن الحاجة لعقد اتفاقية دولية جديدة تضم كافة دول الإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة تراعي وتؤكد سيادة الدول على أراضيها، وتراعي المستجدات والمتغيرات الحديثة، والنسبة والتناسب في عدد السكان، وحصص كل دول الإقليم، وضرورة التعاون الدولي والإقليمي لوقف الصراعات والحروب الأهلية في بعض الأماكن هناك، ومساعدتها في عمليات التنمية، وكذلك محاربة الفقر والأمراض المتوطنة والوبائية - كالإيدز - وغيرها من الأهمية بمكان، ويجب أن تتعاون الدول الغنية في ذلك.. كما يجب أن تتعاون دول الحوض لعمل كل ما من شأنه تعظيم الاستفادة من كل قطرة من مياه النيل، كبناء السدود والجسور وتكسية بعض الأماكن في فروع النيل بالأحجار، وإزالة الحشائش التي تعوق تدفق

مياهه والعمل على تقليل نسبة الهدر والبخر.. وتحسين إدارة ماء النيل للمواءمة بين الإمداد والطلب وتقليل الفاقد، وإدارة الطلب: للاستخدام الأمثل للمياه المتاحة بصرف النظر عن الكمية من خلال آليات إدارة الطلب. وحماية النيل وصيانتة من التلوث من خلال التعاون الإقليمي الحاسم، وإنشاء جهات رقابية في كل دول الحوض؛ للحيلولة دون التلوث. وتنفيذ المشروعات المصرية للاستفادة من فواقد المياه في دول حوض النيل، ومن قبلها تطوير العلاقات المصرية مع دول الحوض حتى يكون لمصر كلمة مسموعة في مسرح العمليات بدول الحوض، والتعجيل بتنفيذ المشروعات المصرية المطروحة للاستفادة من فواقد المياه في حوض النيل، ولن يتحقق ذلك إلا بالفاعلية السياسية المتواصلة للإدارة المصرية الجديدة التي يجب أن تستعيد دورها المحوري والفاعل على الساحة الإفريقية عموماً، وعلى ساحة دول حوض النيل على وجه الخصوص.. وإنها لمهمة كبيرة، غير إنها لا تصعب على المصريين الذين بنوا الأهرامات، وأسسوا حضارة شامخة أضاءت المعمورة، ونشروا العلوم والفنون والآداب في شتى أنحاء العالم، وقاموا بثورة بيضاء ألهمت العالم وأسست لصفحة مصرية جديدة..

ثانياً: سيناريوهات التحرك الداخلي

هناك تحديات كبيرة تواجه المياه أيضاً على المستوى الداخلي منها: ضعف الوعي المجتمعي بخطورة قضية المياه، وكثرة الصناعات التي تعتمد بشكل أساسي على استهلاك واستنزاف كميات كبيرة جداً من المياه.. في وقت نشهد فيه سوء شبكات الري الزراعي، وسوء شبكات الصرف، وعدم التوسع في تقنيات الري بالتنقيط، أو ندرة التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية التي تتحمل الجفاف وتعتمد على كميات أقل من المياه.. واستغلال المياه الجوفية استغلالاً غير آمن، وغياب المنهجية العلمية في

إدارتها، والاعتداء عليها بشكل يؤدي إلى نضوب الكثير من آبارها... ناهيك عن الإسراف الكبير جدًا صباح مساء في المياه الصالحة -التي ننفق عليها المليارات سنويًا - بلا ضابط في: غسل السيارات، ورش الشوارع، وري البساتين، وإزاحة الصرف الثقيل في الحمامات... إلخ، في وقت يكاد ينعدم فيه "الوعي المائي" لدى الجماهير .. بسبب تقصير أجهزة الإعلام والمؤسسات التعليمية والتربوية في إبراز خطورة هذه القضية.. - كل هذا في ظل التوجهات المتتالية في دول منابع نهر النيل لتقليل حصة مصر من المياه، وتكر معظم دول المنابع للاتفاقيات المنظمة والمقررة لحقوق مصر في مياه النيل - ناهيك عن زيادة عدد السكان المتزايد بصورة مطردة، والسلوك السيئ للذين يتعاملون مع النيل بقسوة، وعدم اكتراث؛ فالبعض يتخذه مصرفًا لصرف مخلفات المصانع وغيرها، والبعض يتخذه مدفنًا للنفايات والحيوانات النافقة... إلخ، مما تسببت في انتشار الأمراض الخطيرة في بلادنا بصورة مروعة..

ونشير هنا إلى جملة من الأفكار يمكن أن يؤخذ بها في حل مشكلة المياه في مصر على المستوى الداخلي، وأهمها:

- **بناء وتشكيل الوعي المجتمعي بخطورة المشكلة:** وذلك بالقيام بحملة قومية كبرى ومنظمة عبر وسائل الاتصالات والإعلام والثقافة والتربية للتوعية بخطورة مشكلات المياه، وشرح أبعاد هذه القضية وغرسها في ضمير كل فرد منّا، قبل أن تتفاقم الأمور، من خلال التحرك على عدة مسارات في نسق تكاملي، تتضافر فيه كل الجهود الحكومية والتشريعية والتنفيذية والرقابية ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأحزاب والمؤسسات التعليمية، والتركيز على الأفراد الذين هم حجر الزاوية في علاج هذه المشكلة، فالعلاج مرهون بمدى وعي وتفهم الجماهير للأخطار المستقبلية المتعلقة بمشكلة المياه..

وأيضاً تدريس مواد دراسية للطلاب في شتى المراحل، وأن تنهض وسائل الإعلام بدورها التوعوي حيال قضية المياه، من خلال القوالب الإعلامية المختلفة، لاسيما القلب الدرامي الذي يؤثر بفاعلية كبيرة جداً على المتلقي، وأيضاً أفلام الكارتون للأطفال؛ لتظل هذه الصور حاضرة في ذاكرة الشخص منذ نعومة أظفاره.. مع الأخذ في الاعتبار أن تنمية روح الانتماء الوطني وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، يساهم بشكل جدي في علاج المشكلة من خلال ضبط الأفراد لسلوكياتهم السلبية، في تعاملهم مع المياه -وغيرها - وبإسهاماتهم المادية والفنية والعلمية في حلها.

- **تفعيل نتائج البحث العلمي والاستفادة بالخبراء والتجارب الدولية:** ومن هنا أدعو إلى ضرورة الاستفادة من أبحاث ودراسات وجهود العلماء والخبراء والمتخصصين في مجالات المياه، وتفعيل دورهم، وإشراكهم في صناعة القرارات المتعلقة بالمياه، لأن غيابهم أو تغييبهم -كما كان يحدث - يتسبب في خسارات. ومن ذلك إجراء الجوائز والمسابقات لشخص همم الباحثين في شتى مجالات المياه. والتوسع في إنشاء أقسام تكنولوجيا المياه في كليات العلوم والهندسة بجامعاتنا، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة. وإنشاء مركز معلومات يضم مرصداً فكرياً لكافة الدراسات والبحوث والنظريات والمبتكرات والمخترعات والوثائق وتوصيات المؤتمرات المتخصصة والتجارب الدولية وكافة المعلومات عن المياه وعن مواردنا المائية، بحيث يمكن الاستفادة من هذه الأعمال، وتطبيق ما يتناسب منها بسهولة ويسر.

- **تمويل البحث العلمي والمشروعات:** وذلك بإنشاء صناديق خاصة لدعم الجهود العلمية والفنية والمشروعات والإنشاءات المتعلقة

بمواجهة مشكلة المياه. ويمكن أن تلعب الأوقاف الإسلامية دوراً مهماً في توفير الموارد المادية اللازمة لنفقات المشروعات التي من شأنها توفير المياه أو المحافظة عليها، وثمة طرق أخرى كثيرة يمكن من خلالها تدبير هذه الموارد، منها: الضرائب التي نقترحها على أصحاب الأنشطة التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، مثل: مصانع الأدوية، ومحطات البنزين التي تستهلك المياه في غسل السيارات، والمصانع التي تعتمد في صناعتها على المياه، والسفن العائمة ووسائل النقل النهري السياحي، والنوادي التي تستهلك مياهًا كبيرة في حمامات السباحة... إلخ. وأموال العقوبات المادية التي يجب أن تُفرض وتشدد على المخالفين ملوثي المياه. وأيضاً من خلال استثمار شواطئ النيل والترع، بإزالة الحشائش وغيرها، وزراعتها بالزراعات المختلفة والأشجار المثمرة، وتوجيه جزء من حصيد مبيعاتها لصالح المشروعات المائية المطلوبة... وغيرها.

- **التوسع في زراعة الزيتون، والأشجار المثمرة بدلا من أشجار الزينة وتنسيقها بشكل جمالي بدلا من الملايين من أشجار الزينة التي تستهلك المياه صباح مساء..** ففي الزيارات التي قمتُ بها إلى الأردن الشقيق -مثلا- الذي تتشابه ظروفه المناخية بظروف مصر، وجدتهم يتوسعون بشكل ملفت للانتباه في زراعة أشجار الزيتون التي تتسم بالشكل الجميل، والتي تستهلك كميات ضئيلة جداً من المياه.. يتوسعون في زراعتها بكل مؤسساتهم.. في الجامعات، وفي المؤسسات الخدمية والبلديات.. في المستشفيات.. في المدارس.. في الطرق وعلى طولها الكبير.. يزرعونها وكأنها أشجارا للزينة من ناحية، ولأنها لا تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه بل تعتمد على النزر اليسير من المياه الموجودة في التربة أو الأمطار، ولأنها تدر على كل مؤسسة - مزروعة في رحابها - دخلاً كبيراً؛ إذ كل مؤسسة تقوم بحصاد الزيتون

من أشجارها، وعصره، وبيعه، لتسهم بشكل كبير في تمويل برامج المؤسسة وأنشطتها المختلفة، وبالتالي تحقق سلسلة من المكاسب والمنافع؛ فهي تزين الطرق والحدائق بهذه الأشجار التي لا تحتاج إلى المياه، ومن ثم تسفيد من العوائد الاقتصادية لهذه الزراعة.. لذلك فإنني أدعو إلى الاستفادة من هذه التجربة وتعميمها على نطاق واسع في مصر وفي غيرها.. وذلك بأن تقوم الدولة بتعميم زراعة الزيتون في الحدائق وعلى طول الطرق وفي المؤسسات المختلفة ليحل الزيتون محل أشجار الزينة التي تستهلك كميات ضخمة من المياه وفي نفس الوقت لا تنبت ثمرًا.. وبالتالي نحقق عائدات اقتصادية كبيرة.. فالمسافر عبر الطريق الدائري -مثلا- حول القاهرة، يجد مئات الآلاف من الأشجار غير المثمرة المزروعة بعمق نحو ٢٠ مترا في خط متواز مع الطريق، وبطول عشرات الكيلو مترات، التي تُسقى بالماء ولا تنبت ثمرًا، بصورة تفتقد لأدنى قواعد المنطق، بل مجانية للصواب ومجافية لتعاليم الدين الحنيف والتخطيط العلمي السليم؛ لأن الأمة في أمس الحاجة إلى كل قطرة ماء، وإلى كل شبر من الأرض يمكن زراعته.. فما المانع أن تكون الأشجار المزروعة أشجارا مثمرة كالزيتون أو الموالح والنخيل المثمر والمانجو.. إلخ -وكلها تلطف الجو وينبعث منها الأوكسجين، وتعمل أيضًا كمصدات للهواء، مثلها مثل الأشجار غير المثمرة، ويمكن أيضا زراعتها وتنسيقها بشكل جمالي مبهر - والتوسع فيها في إطار خطة الدولة لمواجهة أفواه الكثير من الجوعى والمحرومين..

- الاستفادة من آلاف الكليو مترات، في شواطئ النيل والرياحات والترع والقنوات.. إلخ، تلك المساحات الضخمة من الأراضي الزراعية التي تنبت فيها الحشائش وغيرها من النباتات عديمة الفائدة، والتي تستهلك -بدون وعي منا- كميات ضخمة من المياه،

بحيث يتم استبدال تلك النباتات، بزراعة النباتات المفيدة وملايين الأشجار المثمرة في هذه الأماكن، في إطار خطة طموحة لتعظيم الاستفادة من كل شبر من أرض مصر.. ويمكن أن تكون هذه الزراعات أو بعضها سبيلا ووقفا ومتاحة لكل للفقراء وغيرهم، وبذلك نخفف العبء عن الدولة فيما تستورده من غذاء..

- **تطوير طرق وآليات الري الزراعي وتقليل الاعتماد على الري بالغمر، واستخدام نظم الري الحديثة، والتوسع في المزارع النموذجية، وتحديث وصيانة شبكات الري والصرف على حد سواء، وتقليل الفواقد، وتكسية بعض الأماكن في المجاري المائية بالأحجار، وإزالة الحشائش وورد النيل بصورة دورية. والعمل على تعظيم وحدة إنتاجية المياه من خلال مراكز البحوث وتوظيف العلم في خدمة المجتمع. والاعتماد على الزراعات الشتوية، وتشجيع العلماء والباحثين على استنباط حبوب وأصناف من الزراعات تقاوم الجفاف وتستهلك مياهًا أقل، وتعطي إنتاجية أعلى، وهذه معادلة صعبة يجب أن تُبذل في سبيلها الجوائز والحوافز وغيرها على الباحثين الذين يسهمون في تحقيقها.**

● **أطروحات جديدة: ومن أهمها:**

- التوسع في أنظمة الغسيل الجاف للملابس، بدلا من الغسيل العادي الذي يستهلك كميات كبيرة جدًا جدًا من المياه الصالحة، وتوطين صناعتها في مصر، وتوجيه الاستثمارات في هذا المجال.
- رصف الشوارع والطرق بحيث يكون الميل على جانبي الطريق وينتهي بقنوات تصب مياه الأمطار في بالوعات تجميع خاصة، والتي تنتهي بدورها إلى خزانات تجميع المطر والسيول. ويمكن البدء بذلك في المدن الجديدة. وإقامة السدود الترابية وغيرها

لتجميع مياه المطر - في أماكن سقوطها في سماء وغيرها بدلا من انسيابها في البحر - وتعظيم الاستفادة منها بإعادة تدويرها بسهولة، ومن ثم الاستفادة منها في الشرب والزراعة.. إلخ..

- استخدام أنواع حديثة من صناديق المياه تعمل بالأشعة، وإلزام الناس بتركيبها، كأن تكون شرطاً للحصول على رخصة البناء مثلا، وإصلاح وتحديث صناديق المياه في المساجد والمدارس والمصالح الحكومية وغيرها.

- تصغير حجم صندوق صرف الحمام "السيفون"، أو وضع زجاجتين مملوءتين ومغلقتين فيه لتقليل حجمه وبما لا يخل بكفاءته على الطرد.

- تحويل صرف مياه أحواض غسيل الوجه - بعد ترشيحها بواسطة فلتر بسيط - إلى صرف سيفونات الحمامات (صناديق الطرد)، لتكون بديلا عن مياه الشرب المستخدمة في ذلك.

- تعميم أجهزة الطرد بالضغط في سيفونات الحمامات، حيث تستهلك كميات أقل من المياه.

- عزل الصرف الصحي الخفيف عن الصرف الثقيل. وفصل وتقسيم المياه إلى البيوت وغيرها إلى مياه صالحة للاستخدام الآدمي، وأخرى لإزاحة الصرف الثقيل، وغسيل السيارات، وري الحدائق.. ويمكن البدء بذلك في المدن الجديدة.

- إعادة تدوير مياه الصرف بالأساليب الحديثة، والتوسع في استخدام الموارد المائية غير التقليدية والاستفادة منها.

- تعظيم الاستفادة من المياه الجوفية، بحسن إدارتها، واستخدام الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار عن بعد؛ للكشف عن

أماكنها، والاستفادة من تراث العرب والمسلمين الأقدمين في الكشف عن أماكن وجود المياه الجوفية، بوجود أحجار معينة، أو نباتات معينة، أو حيوانات معينة.. وهذا الأمر مفصل في كتابنا (منهج الإسلام في مواجهة مشكلات المياه).

• توجيه الأبحاث للاستفادة من شتى النعم والمنح الربانية التي منَّ الله بها على بلادنا، ومن بينها الطاقة الشمسية ذات السطوع العالي جداً، لاستغلالها في مجالات عديدة، ومنها: تعقيم المياه وتحلية المياه المالحة.. فمن عظيم رحمة الله بعباده أنه ادخر لكل البشر، مخزوناً استراتيجياً ضخماً من المياه المالحة في البحار والمحيطات، بحيث يمكن الاستفادة منها، من خلال التوسع في برامج تحليتها، والاستفادة من ثروات البحار والمحيطات الغذائية الهائلة، التي يمكن أن تسهم بشكل كبير جداً في سد الحاجات الغذائية لملايين الناس.

• وغيرها من الأفكار التي لو طبقت بصورة تكاملية وجماعية لحققت الأمن المائي لمصر، ولأجيالها المقبلة.. كما يجب ألا نقلل من أية أطروحة لعلاج المشكلة مهما كان حجم توفيرها للمياه، طالما اتسمت بالعلمية والموضوعية..

آخر الكلام، أقول.. كم من مشروعات لا تنقصها دقة التخطيط ولا قلة المال للتنفيذ ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً؛ لأن القائمين عليها لم يكن لله ولا لرسوله اعتبار أو وقار في حياتهم، فضاعت تلك المشروعات وضاعت معها ثروات البلاد ومصالح العباد.



تعريف موجز بالباحث:

أحمد علي سليمان



الاسم كاملاً: أحمد محمد علي محمد سليمان
الوظيفة الحالية: المدير التنفيذي لرابطة
الجامعات الإسلامية - باحث ومحاضر في
الفكر الإسلامي - كاتب وإعلامي مصري -
عضو اتحاد المؤرخين العرب.

جواز سفر مصري رقم: A02327350
المؤهلات العلمية:

- باحث في مرحلة: دكتوراه الفلسفة في التربية (بجامعة عين شمس - كلية البنات للعلوم والآداب والتربية - قسم أصول التربية)، في موضوع (خبرة الجامعات التركية الوقفية، وإمكانية الاستفادة منها في مصر).
- حاصل على درجة الماجستير في أصول التربية - كلية التربية - جامعة بنها، سنة ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م، في موضوع: (دراسة تقويمية لتجربة مؤسسة دار السلام كونتور الإسلامية في التعليم بإندونيسيا في ضوء مفهوم التعليم للحياة)، بتقدير: ممتاز.
- دراسات عليا في التربية (الدبلوم الخاصة في التربية "عامان") من معهد الدراسات والبحوث التربوية - جامعة القاهرة، بتقدير عام: جيد جداً، سنة ٢٠٠٦ م.
- ليسانس الآداب والتربية جامعة الأزهر الشريف - قسم الدراسات الإسلامية، بتقدير عام: جيد جداً، سنة ١٩٩٨ م.
- دبلوم الخطوط العربية والزخارف الإسلامية ١٩٩٤ م.
- يجيد استخدام الحاسب الآلي إجادة تامة.
- الحالة الاجتماعية: متزوج، وله من الأولاد: مريم ومحمد وعمر.

وسائل الاتصال: العنوان البريدي: رابطة الجامعات الإسلامية -
مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر - مدينة
نصر - طريق النصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية.
○ الموقع الإلكتروني الشخصي:

www.ahmedalisoliman.com

البريد الإلكتروني: ahmedsoliman999@gmail.com -
ahmedsoliman999@hotmail.com

○ الهواتف: - المنزل: ٢٠٢٢٤٤٨١٧٠١ + - المكتب:
٢٠٢٢٤٠١٥٥٦٥ + - فاكس: ٢٠٢٢٤٠١٥٥٤١ + - جوال:
٢٠١١٢٢٢٢٥١١٥ +
مؤلفاته وأبحاثه:

كتبه المنشورة:

١. منهج الإسلام في مواجهة مشكلات المياه، الرباط: المنظمة الإسلامية
للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م.
٢. الماء والأمن المصري القومي، رؤية مستقبلية لحل المشكلة، القاهرة:
كتاب الجمهورية، عدد نوفمبر ٢٠١٠م.
٣. منهج الإسلام في مواجهة أوبئة العصر "أنفلونزا الخنازير والطاعون"،
القاهرة: مكتبة الأديب كامل كيلاني، ٢٠٠٩م.
٤. منهج الإسلام في علاج العنوسة، القاهرة: دار العواصم للطبع والنشر
والتوزيع، ٢٠٠٩م.
٥. الليث بن سعد وجهوده في الحديث النبوي الشريف، الطبعة الأولى،
القاهرة: مكتبة الكيلاني، ٢٠٠٦م. والطبعة الثانية، نشر دار الكلمة للطبع
والنشر والتوزيع بالمنصورة، سنة ٢٠١١م.
٦. أبو عبيدة بن الجراح أمين الأمة، الطبعة الأولى، القاهرة: المركز العلمي
للطباعة والكمبيوتر، ٢٠٠٣م، و(الطبعة الثانية) نشر مكتبة الأديب كامل
كيلاني بالقاهرة، ٢٠٠٦م.
٧. قصة للأطفال بعنوان (سماحة الإسلام مع غير المسلمين) القاهرة: طبعة
خاصة بالمؤلف، ٢٠٠٥م.

٨. مستقبل الأمن المائي العربي في عصر العولمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة - سلسلة قضايا إسلامية، العدد: (١١٦) نوفمبر ٢٠٠٤م.

٩. مشروع إنشاء موقع الخط العربي على شبكة المعلومات الدولية الإنترنت، القاهرة: دار محيسن للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م.

١٠. إشراقات ليلة القدر، القاهرة: دار محيسن للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.

وقيد الطبع: كتاب: التعليم للحياة في الفكر التربوي المعاصر، كتاب: الدعوة الإسلامية بين النظرية والتطبيق.

* وله أكثر من عشرين بحثاً منشوراً في المؤتمرات والمجلات العلمية المحكمة.

خبراته العملية في مجال الدعوة - البحث العلمي - الإدارة - الإعلام:

- سافر في جولات دعوية مبعوثاً من رابطة الجامعات الإسلامية (منظمة دولية) للتعريف بالإسلام وإلقاء المحاضرات في المساجد والمنتديات والمراكز الثقافية والإذاعات، في كل من: أستراليا ٢٠٠٦م، الدانمارك ٢٠٠٧م، والسويد ٢٠٠٧م، إندونيسيا ٢٠٠٧م، هولندا، بلجيكا، وفرنسا ٢٠٠٩م، بلجيكا واللوكسمبورج ٢٠١٠م.

- له أيضاً خبرات إدارية، حيث يعمل منذ نحو خمسة أعوام (مديراً تنفيذياً لرابطة الجامعات الإسلامية "منظمة دولية") التي تضم في عضويتها أكثر من ١٣٠ جامعة منتشرة في شتى أنحاء العالم. وخبرات في مجال تنظيم الندوات والمؤتمرات واللقاءات العلمية،

- عمل باحثاً في رابطة الجامعات الإسلامية من سنة ١٩٩٩ - حتى الآن. وباحثاً لغوياً، ومراقباً للجودة اللغوية، على المنتجات الإعلامية (المقروءة - المسموعة - المرئية) بشركة يات لخدمات الكمبيوتر (التدريب والبرمجيات والإعلان) خلال الفتر من ٢٠٠٤م - ٢٠٠٧م.

- شارك -باعتباره أميناً للجان التطوير - في اللجان العلمية المُشكلة لتطوير مناهج العلوم الإسلامية، والدراسات الإنسانية والاجتماعية

- برابطة الجامعات الإسلامية، خلال الفترة من ٢٠٠٠م - ٢٠٠٩م، والتي شكلت من لتطوير مناهج ومقررات: الدراسات الشرعية: (التفسير - علوم القرآن - الحديث - علوم الحديث - الفقه - أصول الفقه - العقيدة الإسلامية). - الدراسات الإنسانية والاجتماعية: (الإعلام - التربية وعلم النفس - التاريخ - الجغرافيا - الخدمة الاجتماعية - الاقتصاد الإسلامي - علوم البيئة)، بالأمانة العامة لرابطة الجامعات الإسلامية..
- وهو عضو مجلس أمناء (الجامعة الأوروبية الإسلامية) تحت الإنشاء ببلجيكا.
- يعمل إماما وخطيبا في مساجد جمهورية مصر العربية منذ نحو عشرين عامًا.
- وهو كذلك سكرتير تحرير: مجلة (الجامعة الإسلامية)، وسلسلة (فكر المواجهة)، وسلسلة (الدراسات الحضارية)، وسلسلة (دراسات الأسرة المسلمة)، التي تصدرها رابطة الجامعات الإسلامية خلال الفترة من سنة ٢٠٠١م حتى الآن.
- عمل رقيباً على المحظورات الفيلمية (البرامج الدينية) براديو وتلفزيون العرب ART، سنة ٢٠٠٤م - ٢٠٠٥م.
- عمل محرراً ومخرجاً صحفياً وفنياً لبعض المجالات والدوريات المصرية، منها: مجلة صوت الأوقاف التي تصدرها وزارة الأوقاف المصرية.
- له أكثر أربعمئة مقالة منشورة في بعض الصحف والمجلات العربية.
- أسس أول إذاعة للقرآن الكريم على الإنترنت وهي إذاعة بيت القرآن ببلجيكا.
- اشترك في وضع مشروع قناة حوار الحضارات الفضائية ببلجيكا.
- عمل مديعاً ومقدم برامج في إذاعة القرآن الكريم بسيديني - أستراليا، سنة ٢٠٠٦م، ويقوم حالياً بمراسلة الإذاعة من القاهرة.
- أهم الجوائز التي حصل عليها**
- جائزة العمرة على نفقة المجلس الأعلى للشباب والرياضة، نوفمبر ١٩٩٨م.

- جائزة المركز الثاني في المسابقة الثانية للبحوث العلمية، التي نظمتها جامعة الأزهر بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت (نهوض وقف) سنة ١٩٩٩/٩٨م، في بحث (الدور الثقافي والاجتماعي للوقف في المجتمعات الإسلامية المعاصرة)، وتسلم الجائزة يوم ١١/٦/١٩٩٩م.
- جائزة المركز الرابع في المسابقة الثالثة للبحوث العلمية، التي نظمتها جامعة الأزهر بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت (نهوض وقف) سنة ٢٠٠٠/٩٩م، في بحث (دور الوقف في المحافظة على الموارد الاقتصادية القومية وتنميتها) وتسلم الجائزة يوم ١١/١٧/٢٠٠٠م.
- جائزة المركز الأول على جامعة الأزهر في بحث (ليلة القدر) سنة ١٩٩٧م.
- حصل على لقب (الطالب المثالي) على الجامعات المصرية، في المسابقة التي نظمها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في الإسكندرية في يوليو ١٩٩٧م.
- حصل على (لقب الطالب المثالي على المدن الجامعية المصرية) إبريل ١٩٩٧م
- حصل على (درع المدن الجامعية) مارس ١٩٩٨م.

* * *